

دور القانون الجنائي في حماية المسعفين
التطوعيين "دراسة في القانون العراقي"

The role of criminal law in protecting the
voluntary paramedic

الكلمات الافتتاحية :

القانون الجنائي , حماية المسعفين التطوعيين , القانون العراقي

Keywords :

role , criminal law , protecting , voluntary paramedic

Abstract: It is no secret to Iraqi society that traffic accidents have increased on highways and inland areas under the influence of many factors, in addition to other accidents such as fires, electric shocks and assassinations. Accordingly, the number of deaths and serious injuries increased, and at the same time the phenomenon of citizens not helping the injured as a result of these accidents by passers-by or near the accident site, which may threaten an injured person with the risk of serious injury or death, often separates life, death and serious injury for minutes. Few when the above-mentioned incidents occur. Instinctively, the human heart often beats, eager to offer help to a colleague who is anxious or in trouble from which it is difficult to get out on his own, and may be threatened with death, but this is just an ideal picture which may not happen in many cases, to avoid going through a cycle of legal paths And tribalism, there is a law under the legislation that can address this phenomenon, if it sees the light, and preserves the "right to life"

which all monotheism. Affirms international religions, charters and constitutions. Undoubtedly, at the same time, the existence of acts that, when committed, may lead to destabilization of society and destabilization of security cannot be condoned, which requires that investigative measures be taken before conviction. Perhaps the most prominent of these procedures and the most infringing on the personal liberties and rights that man has long defended is the interrogation and arrest of the accused,

م.م. احمد ناظم كريم
الجابري



تدريسي في كلية
القانون - جامعة
الكوفة

ahmedn.kareem@uo
kufa.edu.iq

م. زمان صاحب مجدي

تدريسي في كلية
القانون - جامعة
الكوفة

Zamans.alhassani@u
okufa.edu.iq

which requires that these procedures be characterized by exceptional privacy because they violate the principle of the presumption of innocence presumed in the human being. In other cases determined by law, and with express guarantees that guarantee security and safety for society and the individual at the same time personal freedom.

الملخص

لا يخفى على المجتمع العراقي ازدياد الحوادث المرورية في الطرقات السريعة والداخلية تحت تأثير عوامل عديدة، فضلاً عن الحوادث الاخرى كالحرائق والصدمات الكهربائية والاعتقالات، وتبعاً لذلك ارتفعت حالات الوفاة والاصابات الخطيرة، وفي الوقت ذاته ازدادت ظاهرة عدم اغاثة المصابين جراء هذه الحوادث من قبل المواطنين المارة او من كان متواجداً قرب موقع الحادث، مما قد يهدد المصابين بخطر الإصابة الجسيمة او الوفاة، وغالباً ما تفصل بين الحياة والموت والاصابة الجسيمة دقائق معدودة عند حصول الحوادث المذكورة. غريزياً غالباً ما ينبض قلب الإنسان، ويتوق الى تقديم المساعدة لنظير له ملهوف أو يمر بمأزق يصعب عليه الخروج منه بمفرده، وقد يكون مهدداً بالموت، لكن هذه مجرد نموذج مثالي قد لا يحصل في الكثير من الأحيان، لتجنب المرور بدوامه من التعقبات القانونية والعشائرية، وثمة قانون قيد التشريع يمكنه علاج هذه الظاهرة، إذا رأى النور، ويصون "الحق في الحياة" الذي تؤكد عليه جميع الأديان السماوية والمواثيق الدولية والدساتير. وما لاشك فيه، أنه في الوقت ذاته لا يمكن التغاضي عن أن هنالك أفعالاً قد تؤدي عند ارتكابها إلى زعزعة كيان المجتمع واضطراب الأمن، مما يستدعي اتخاذ إجراءات تحقيقية سابقة على حكم الإدانة، ولعل ابرز هذه الإجراءات وأشدها مساساً بالحريات الشخصية والحقوق التي دافع عنها الإنسان طويلاً هما استجواب المتهمين وتوقيفهم، مما يستوجب أن تتسم هذه الإجراءات بخصوصية استثنائية بوصفهما مخالفة لقريئة البراءة المفترضة في الإنسان، وبماشياً مع ذلك، فإنه لا يجوز اللجوء إليهما إلا لضرورة معينة، وفي أحوال محددة بموجب القانون، وبضمانات صريحة تكفل للمجتمع والفرد في آن واحد، الأمن والحرية الشخصية.

المقدمة : أولاً : مدخل تعريفى بموضوع البحث : كثيراً ما يحدث أن يتعرض الناس الى الحوادث، كالحوادث المرورية والاصابات المختلفة مثل الصدمات الكهربائية والحرائق والاعتقالات، حيث نرى شخصاً مضرجاً بالدماء يئن، طالباً الاغاثة من المارة والناس يخشون الاقتراب منه وتقديم المساعدة له، مشهد يحصل أمام الكثيرين ويصيبهم بالذعر إلى درجة تنسمر أرجلهم ولا يجرؤون على تقديم الاغاثة لمن هو بحاجة لها، وسبب العزوف عن ابداء العون هو خشية الوقوع بالأسوأ، إذ يتعرض المسعف او المبلغ عن الحادث في كثير من الاحيان للمساءلة القانونية والاقتصاص العشائري، وهذا الامر يتنافى مع الفطرة السليمة التي تقتضي أن يسارع الانسان لتقديم المساعدة لنظير له ملهوف او يمر بمأزق، يصعب الخروج منه بمفرده وقد يكون مهدداً بالموت او الإصابة الجسيمة، وجند لذلك تطبيقاً قانونياً أكد عليه المشرع في قانون العقوبات العراقي وعاقب كل من يمتنع عن الاغاثة وكان قادراً على تقديمها، إذ نصت المادة (٢/٣٧٠) منه: " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة او بإحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع او توانى بدون عذر مشروع عن اغاثة ملهوف في كارثة او مجنى عليه في جريمة " .

نسعى من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على موقف القانون الجنائي العراقي من تلك الحماية . لكون ما يواجه المسعفين التطوعيين من مآزق وعقبات ، تشكل عزواً كبيراً لدى الاشخاص من تقديم الاغاثة للأشخاص الآخرين ، وبما أن القانون الجنائي بطبيعة الحال يهدف الى حماية المصالح الاجتماعية المعترية لديه ، وذلك من خلال إدانة الافعال الصادرة من الاشخاص الآخرين بالضد من تلك المصالح والحقوق ، فمن باب أولى ان يتدخل القانون الجنائي اجرائياً وموضوعياً لتوفير الحماية اللازمة للمسعف التطوعي او المنقذ او المخبر من الاجراءات والافعال التي تطاله وتلحق به ضرراً مادياً ومعنوياً.

ثانياً : أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في توفير السبل اللازمة للحماية القانونية الجنائية بشقيها الاجرائي والموضوعي على حد سواء لكل من يسعى من الاشخاص إلى إسعاف أو إنقاذ أولئك المعرضين لخطر الاصابة الجسيمة أو الوفاة ، والذي يكون لتدخله أهمية حاسمة ومهمة من اجل ابقاء المصاب على قيد الحياة ، لغرض تشجيع المبادرة الإنسانية في تقديم الاغاثة وللحد من حالات الإحجام عن تقديم المساعدة الإنسانية خشية التعرض للملاحقة القضائية والانتقام العشائري.

ثالثاً : مشكلة البحث : يبدو أن مشكلة هذه الدراسة تكمن في امرين هامين. وهما : الاول : النقص التشريعي في النصوص التي توفر الحماية القانونية للمسعف التطوعي من الاجراءات القانونية التعسفية المتخذة بحقه والمتمثلة بالقبض والحجز والتوقيف من قبل اعضاء الضبط القضائي بمجرد قيامه بإسعاف المصابين جراء الحوادث ، ظناً منهم بأنه هو من ارتكب الجريمة محل الحادث، وما يترتب من اعتداء ماس باعتباره وسمعتة تبعاً لذلك ، يشكل اساس النفور لديه والاحجام عن تقديم المعونة . فهذه الاجراءات وغيرها فتحت الباب امام الجميع بالتنصل والعزوف عن مساعدة وتقديم الانقاذ للآخرين في جميع الحوادث والتي اوجبها المشرع في نص المادة (٣٧٠) من قانون العقوبات العراقي . فكل مساس بتلك الحرية ينبغي أن يكون له مبرر قانوني. يتم فيه تحقيق مصلحة أعلى تتمثل بحماية المجتمع الذي يكون الفرد بنيته الأساسية ونواة تكوينه . فإذا تعارضت المصلحتان (مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع تسود مصلحة المجتمع باعتبارها أجدر بالرعاية والحماية. الأمر الذي يستلزم ان تتخذ السلطات القضائية مثل تلك الإجراءات التي تسبق حكم الإدانة .

الثاني : الاقتصاص العشائري . من خلال ما يقوم به ذوي المجني عليه من سلوكيات تشكل تهديداً لحياة ومكانة المسعفين التطوعيين من يؤدون واجباتهم الانسانية والقانونية . وما يؤل عنها من مشاكل مؤسفة لا تحمد عقبائها . جعلت من المسعف التطوعي ان يحسب لها الحسابات . ما دفعته بالإحجام عن تقديم الاغاثة لمن هو بحاجة لها . وعدم زج نفسه في موارد هو في غنى عنها للمحافظة على كرامته الانسانية وعدم الاستهانة بها.

رابعاً : نطاق ومنهج البحث: ينحصر نطاق هذه الدراسة في الاحكام الواردة بشأنها في كل من "قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، وقانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١، ومشروع قانون حماية المسعف التطوعي (المستجيبين للحالات الطارئة والانسانية (لسنة ٢٠١٨ " .

واخذت هذه الدراسة من المنهج الاستقرائي والتحليلي سبيلا لها . من خلال استقراء النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع البحث . لتأصيل فكرة حماية المسعف التطوعي وتحليلها . واستعراض آراء الفقه الجنائي ومناقشتها. وصولا الى الهدف من فحوى هذه الدراسة .
خامساً : هيكلية موضوع البحث : اقتضت دراسة موضوع البحث . تنظيمه على وفق خطة تتكون من مبحثين . يسبقها مقدمة ومطلب تمهيدي وتنتهي بالخاتمة . وسيكون المبحث التمهيدي بعنوان التعريف بالمسعف التطوعي . ونكرس المبحث الاول للحماية الجنائية الاجرائية للمسعف التطوعي. وذلك من خلال مطلبين. الاول بعنوان الحماية الجنائية الاجرائية للمسعف التطوعي من اجراءات التحري وجمع الادلة . اما المطلب الثاني . فسيكون لدراسة الحماية الجنائية الاجرائية للمسعف في مواجهة اجراءات القبض والتوقيف . اما المبحث الثاني فسوف يخصص لبيان الحماية الجنائية الموضوعية للمسعف التطوعي في مطلبين. نتناول في المطلب الاول . تجريم القبض والحجز والتعذيب . اما المطلب الثاني . فسنستطرق فيه لتجريم تهديد المسعف التطوعي . وسنحاول في كلا المبحثين. التعمق بالبحث. بهدف التوصل إلى آراء ومقترحات. من شأنها أن تسهم في تطوير القواعد القانونية القائمة في هذا المجال والله الموفق .

المطلب التمهيدي : مفهوم المسعف التطوعي : للوقوف على المفهوم اللغوي والاصطلاحي للمسعفين التطوعيين . سنقسم هذا المطلب الى فرعين . نتناول في الفرع الاول . المدلول اللغوي للمسعف التطوعي . ونخصص الفرع الثاني للتطرق الى بيان المدلول الاصطلاحي وعلى النحو الآتي :
الفرع الأول : المدلول اللغوي للمسعف التطوعي : لم يرد في المعاجم اللغوية دلالة لغوية لمصطلح (المسعف التطوعي) . وانما اوردت مدلول كل كلمة من ذلك الاصطلاح . لذا يتوجب إبانته كلاً على حدة : المسعف : سَعَفَ الغلام : فهو مَسْعُوفٌ ^(١) والجمع سَعَف . وأَسْعَفَهُ حاجة قضاها . والمُسَاعَفَةُ المؤتاة والمُسَاعَدَةُ ^(٢) . فهو من يمدّ المعونة عند الخطر . مَنْ يُسَاعِدُ عند الحاجة ^(٣) . أَسْعَفَ يُسْعِفُ . إسعافاً . فهو مسعف . والمفعول مُسْعَفٌ : أسعف المريض : عاجله بالدواء . أَسْعَفَ الجريح : أغاثه وأجده - أجرى له اسعافات أولية . أَسْعَفَ الرَّجُلُ : ساعده وأعانه على أمره . قضى له حاجته . " أَسْعَفَ شقيقه في محنته " ^(٤) . أما المقصود بكلمة (التطوعي) في قاموس اللغة العربية . فإفراد بها تطاوع لهذا الأمر حتى تستطيعه . وتطوع : تكلف استطاعته . وقد تطوع لك طوعاً إذا انقاد ^(٥) . وتطوع يتطوع . تطوعاً . فهو متطوع . والمفعول متطوع به . تطوع الشخص : تقدم لعمل ما مختاراً . قدم نفسه لإجهاز عمل أو مهمة بدون مكافأة أو أجر ^(٦) .

الفرع الثاني : المدلول الاصطلاحي للمسعف التطوعي

لبيان المعنى الاصطلاحي لمفهوم (المسعف التطوعي). لابد لنا من توضيح ذلك المعنى في الاطار التشريعي ومن بعدها الفقهي . وعلى النحو الآتي :

اولاً : معنى المسعف التطوعي في الاصطلاح التشريعي : لم يعرف المشرع العراقي لا في " قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ ولا في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ النافذ " مصطلح المسعف التطوعي . ولم يناله التنظيم . وما لاشك فيه يعد ذلك قصوراً تشريعياً . في حين تلافى الامر بتقديم مسودة مشروع (قانون حماية المسعف التطوعي " المستجيبين للحالات الطارئة والانسانية ") لسنة ٢٠١٨ والذي لا زال قيد التشريع ولم يرَ النور الى الان . وعند استقراء ذلك المشروع. نرى أن المشرع قدم لنا تعريفاً لمصطلح (المسعف التطوعي) في نطاق البند اولا من

المادة (١) منه ، إذ نصت (المسعف التطوعي : كل شخص يقدم مساعدة طبية اولية لأي شخص او عدة أشخاص في حالة خطرة أو تعرض لحادث أو كارثة قد تؤدي بحياته . بغض النظر عن النتيجة التي تحققت)^(٧) . ومن الجدير بالذكر ، بان ليس من واجب المشرع ايراد التعاريف في هذا المجال ، بل أنه من اختصاص الفقه وشرح القانون . إذ انه مهما حاول ايراد تعريفات للمصطلحات القانونية ، فإن من الصعب أن يكون مانعاً جامعاً ، بحيث يغطي جميع الوقائع والحالات التي يفرزها الواقع العملي والتي لم تكن في ذهن المشرع عند اقراره للقانون . بيد ان المشرع قد يتدخل في احيان اخرى بصياغة التعاريف للمصطلحات القانونية ، ويعزو هذا التدخل لحسم خلاف فقهي معقد ، او لتحديد معنى مبهم غير مستقر .

ثانياً : مدلول المسعف التطوعي في الاصطلاح الفقهي : لم نجد تعريفاً في الاصطلاح الفقهي القانوني لمصطلح المسعف التطوعي . أما في الاطار الطبي فيراد به : "الشخص الذي يقدم مساعدة الى شخص آخر يحتاجها لتعرضه للإصابة وذلك في الحالات الطارئة والحوادث خلال الدقائق الاولى من الإصابة وقبل وصوله الى المشفى ويستخدم المسعف ما يتوفر اليه من المستلزمات وحسب خبرته في هذا المجال"^(٨) . ويعرف المسعف الاول في الحالات الطارئة بأنه : "أول شخص يمكنه أن يرى المصاب الذي تعرض للإصابة او المرض المفاجئ او يصل اليه ، والذي يكون لتدخله أهمية حاسمة ومهمة من اجل ابقاء المصاب على قيد الحياة سواء من خلال اسعافه اولياً او نقله الى مقدمو الرعاية الطبية " ^(٩) . ومن الجدير بالذكر: بان الشريعة الاسلامية كانت سباقة في تناول جرائم الإحجام عن الاغاثة التي اخذت قدراً وافراً من النصوص التي حثت على التعاون ، ونجدة الآخرين ، ومساعدة الملهوف ، وعمل الخيرات وترك المنكرات ^(١٠) . ومصادق ذلك قوله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) ^(١١) . والفقهاء لم يخرجوا عن هذا المعنى ، إذ عبروا عنه بلفظ : الاجاء او الانقاذ . وغيرها من الألفاظ ذات المعنى ، وتلتقي كلها عند معنى واحد "الاعانة وقت الخطر والحاجة"^(١٢) كقوله تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) ^(١٣) ، وايضا قوله جل جلاله : (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) ^(١٤) . ويلاحظ بما تقدم ، أن آيات القرآن الكريم جاءت واضحة ، لبيان واجب تقديم المعونة من قبل الانسان للآخرين ، وان التنصل عنه وعدم القيام بالفعل المأمور به شرعاً يشكل معصية وفاعلها مستحقاً للعقاب .

المبحث الأول: الحماية الجنائية الاجرائية للمسعف التطوعي :إن الحقوق والحريات الممنوحة لأفراد المجتمع وفق النصوص الدستورية والقانونية هي من متطلبات الحياة الكريمة ، والتي لا غنى عنها في وجود الكائن البشري واحترامه وتقديره . إذ إن حقوق الانسان وحياته الاساسية باتت من اوليات قواعد القانون الجنائي بشقيها الاجرائية والموضوعية . وقد تعلق الامر بالحماية الجنائية الاجرائية التي يقدمها قانون اصول المحاكمات الجزائية . فإنها تتجسد في التوازن بين حق الدولة في كشف مرتكبو الجرائم ومعاقبتهم من جهة ، و مصلحة الافراد في حماية حقوقهم وحياتهم وعدم التعدي عليها من جهة اخرى ، ويتحقق ذلك من خلال افتراض براءة المتهم في مواجهته بالإجراءات التي تتخذ بحق المتهم بدءاً من التحري وجمع الأدلة ، حفاظاً على حرمة الذات الانسانية والمركز الاجتماعي للفرد في المجتمع الذي يعيش فيه ^(١٥) . وللوقوف على الحماية الجنائية الاجرائية للمسعف التطوعي ، سنقسم هذا المبحث الى مطلبين ، نتناول في المطلب الاول ، الحماية الجنائية الاجرائية للمسعف التطوعي من اجراءات التحري وجمع الأدلة ، ونخصص

المطلب الثاني . للتطرق للحماية الجنائية الاجرائية للمسعف التطوعي في مواجهة اجراءات القبض والتوقيف .

المطلب الأول :الحماية الجنائية الاجرائية للمسعف التطوعي من اجراءات التحري وجمع الادلة تعد مرحلة التحري من ابرز مراحل العدالة الجنائية، لأنها تمثل الفترة التي يتم فيها جمع المعلومات والبيانات للوصول الى الحقيقة. والمقصود بهذه المرحلة هي التي يصل فيها امر الشخص المشتبه فيه الى علم السلطات المختصة^(١٦) . وباعتبارها اولى الاجراءات المتخذة بعد العلم بوقوع الجريمة . اضافة الى قيام اعضاء الضبط القضائي بها . لذا يطلق عليها (التحقيق الاول) احياناً^(١٧) و(التحقيق الذي تقوم به الشرطة) احياناً اخرى^(١٨) . فمرحلة التحري إذن مرحلة تحضير تسبق مرحلة التحقيق التي هي لتمحيص الادلة وتدقيقها للوصول للقرار المناسب بإحالة القضية الى الجهات المختصة عند كفاية الادلة. أو غلق الدعوى ان وجد الحادث قضاء وقدّر او ان الفاعل مجهول الهوية او رفض الشكوى^(١٩) . وتهدف اجراءات التقصي وجمع المعلومات الى التحقق عن صحة وقوع الجريمة ومعرفة هوية كل من ساهم بارتكابها . حيث تبدأ اجراءات التقصي فور ارتكاب الجريمة وتنتهي بإحالة الملف الى جهات التحقيق المختصة. وتعد هذه المرحلة ذات طبيعة ادارية وسابقة على تحريك الدعوى الجزائية بحق المتهم^(٢٠) . ويعرف المتهم بأنه : "الطرف الثاني في الدعوى الجزائية . وهو الخصم الذي يوجه اليه الاتهام بواسطة تحريك الدعوى الجنائية قبله"^(٢١) . وعرفه البعض الآخر بأنه : "هو من ادخلت عليه التهمة وظنت به"^(٢٢) . كما عرفه البعض بأنه : "الشخص الذي تهمه النيابة العامة وتطالب بتوقيع العقاب عليه"^(٢٣) . وهنالك من يخلط بين المتهم والمشتبه به. فينبغي التمييز بين المتهم والمشتبه به : فالشبهة لغة معناها الالتباس . تقول اشتبه عليه الامر اي اختلط عليه ويقال اشتبهت وتشابهت الامور . اي التبس . وعرف الجرجاني الشبهة بقوله : هو مالم يتقين كونه حراماً او حلالاً^(٢٤) . كذلك هو المرء الذي قامت حوله قرائن على ارتكابه جريمة ما^(٢٥) . ويمكن القول بان مقياس التمييز بين المتهم والمشتبه فيه هو في تحريك الدعوى الجزائية . وتحريكها يعني بأن الدلائل التي توافرت في حق الشخص المشتبه فيه متماسكة وقوية وكافية لتوجيه الاتهام اليه . اما الذي لا تتوفر في حقه إلا مجرد شبهات في ارتكاب جريمة فيطلق عليه (مشتبه فيه) . صفوة القول: إن حرية الانسان وحقه في هذه الحرية هو الاصل. ولا قيد على هذا الحق إلا لضرورة او انظام او قانون . كذلك بالنسبة للمسعف التطوعي في حال الاشتباه به في مرحلة التحري . فله حقوق يجب أن تصان وله حماية يجب أن تتوفر . وإذا كانت هناك ضرورة للمساس بهذا الحق فيجب ان تكون هناك ضمانات كافية تضمن عدم التعسف في استعمال السلطات للانتقاص منه^(٢٦) . وقد اشارت محكمة امن الدولة المصرية في احد الاحكام الصادرة منها الى انه : "لا قيمة للحقيقة التي يتم الوصول اليها على مذهب الحرية"^(٢٧) . نلاحظ بان اول حقوق المتهم . هو أن لا تبدأ اي اجراءات تحري في اي قضية جنائية ضده إلا بمسوغ قانوني ساري المفعول وقت ارتكاب الفعل . وهذا يعطي الشرعية لتحريك الاجراءات الجنائية ضد المتهم . فلا جريمة ولا عقوبة الا بنص قانوني^(٢٨) . فمرحلة التحري وجمع المعلومات . ينبغي ان لا تنطوي من حيث المبدأ على المساس بالحرية الشخصية والكرامة الانسانية للمسعف التطوعي . كون الاجراءات المتخذة اثناءها يجب ان تكون بدون جبر او اكراه^(٢٩)

كما انها لا تتضمن بطبيعتها اي حجز او قيد على حرية المتهم ، إلا في حالات التلبس بالجريمة^(٣٠) . ومن الاجراءات المتخذة في هذه المرحلة والتي تمس بحرية وكرامة المسعف التطوعي :
اولاً : الاستيقاف : يوصف بأنه اجراء ذو طبيعة مزدوجة ادارية وقضائية ومحسب الظروف التي يجري فيها ، فيعد ذي طبيعة ادارية، عندما يقوم به رجال السلطة العامة ، من اجل استجلاء الشك والريبة ، في حالة شخص معين. ويكون ذي طبيعة قضائية، إذا قام به أعضاء الضبط القضائي بعد وقوع الجريمة^(٣١) . وحتى يكون صحيحاً وغير ماساً بالحرية الشخصية والكرامة الانسانية للمسعفين التطوعيين ، ينبغي ان يكون موجهاً ضد الشخص المشكوك في وضعه ، وان يكون لضرورة تقتضيه ، وذو طابع عارض ومؤقت ، ولا يجوز فيه تفتيش الشخص واحتجازه ، اي ان يتم بدون قهر واجبار ؛ وذلك لأنه ليس من اجراءات التحقيق الابتدائي ، وانما من اجراءات الاستدلال ، وان الاستيقاف يختلف عن القبض الذي يعد من اجراءات التحقيق الابتدائي والذي يستلزم أدلة قوية على اتهام الشخص بالجريمة^(٣٢) . ثانياً - الاقتياد : يتم اخذاه ضد الأفراد اما اثر جريمة متلبس بها، وهنا يكون للأفراد العاديين فضلاً عن أعضاء الضبط القضائي القيام به ، او يتخذ نتيجة استيقاف وهنا يقتصر على أعضاء الضبط القضائي وتكون الغاية منه التحقق من الهوية^(٣٣) . ومن اجل توفير اكبر قدر ممكن من الحرية الشخصية والكرامة الانسانية للأفراد المقادين، ينبغي على المشرع العراقي تنظيم اجراء الاقتياد، والنص عليه صراحة وتبيان شروط ممارسته ، مثل تحديد مدة الاقتياد، والغاية منه ، وان يتم بطريقة تحفظ كرامة الانسان، ولا تجعله انساناً مهاناً امام الآخرين .

ثالثاً : التحفظ : يراد به احتجاز الشخص رغماً عن ارادته ولدة تتراوح ما بين عدة ساعات الى عدة ايام بسبب دلائل قوية أدت الى الاتهام^(٣٤) .

فهو اجراء يراد به ان يكون الفرد تحت تصرف عضو الضبط القضائي ، لحين البت في امر القبض عليه او عدمه من السلطات التحقيقية والقضائية المختصة^(٣٥) . وبذلك فإن التحفظ في حقيقته قبض بدون مسوغ مهما نعتوه بمسميات مختلفة ، لكونه يحمل بين ثناياه سمات القبض من جبر واكراه، ويحد من الحرية الشخصية ، بحجة الحفاظ على ادلة الجريمة. وبالرغم من ان التحفظ لم يذكر صراحة في الاجراءات الجزائية التي يتخذها أعضاء الضبط القضائي اثناء التحري وجمع الادلة ، إلا انهم يقومون به استناداً الى احكام المادة (٤٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائية ، والتي لم تحدد وسائل حفظ ادلة الجريمة ، الامر الذي يجعل الباب مفتوحاً امام خرق المزيد من الحقوق والحریات الشخصية للأشخاص المشتبه بهم . لذلك فإننا ندعو المشرع العراقي الى إدراج نص في قانون اصول المحاكمات الجزائية، يشير صراحة الى احترام الكرامة الانسانية والحرية الشخصية للأشخاص المشتبه بهم والمتهمين في هذه المرحلة^(٣٦) .

المطلب الثاني : الحماية الجنائية الاجرائية للمسعف التطوعي في مواجهة اجراءات القبض والتوقيف وتحقق تلك الحماية من خلال الدور الذي تفضيه قوانين الاصول الجزائية في وقاية الحق في الكرامة الانسانية في اي انتهاك او اعتداء ، وذلك عندما تلتزم السلطات الجنائية بالاجراءات التي يحددها القانون^(٣٧) . وفقاً لمبدأ الشرعية الاجرائية^(٣٨) فالاجراءات الجزائية تشمل مجموعة من الاعمال التي تؤدي الى تقييد الفرد او انتهاك حقه في الكرامة الانسانية . ومن بين هذه الاجراءات القبض والذي يعرف بأنه : " امساك الشخص وحرمانه من حريته في التجول لفترة من

الزمن حين اتخاذ اجراء قانوني بحقه ، سواء بإحالاته للتحقيق او المحاكمة او حتى لمجرد سماع الاقوال" (٣٩) . كما يعرف بأنه "اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقييد حرية المقبوض عليه ووضعه تحت تصرف الجهة المخولة له بإلقاء القبض عليه لفترة زمنية مؤقتة تستهدف منعه من الفرار تمهيداً لاستجوابه من الجهات المختصة" (٤٠) . وبطبيعة الحال لا يبيح القبض على اي انسان الا من قبل السلطات المختصة بذلك قانوناً ، كما لا يجوز القبض على اي شخص الا في الاحوال التي ينص عليها القانون. وهو ما نصت عليه احكام المادة (٩٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائية والتي جاء فيها : " لا يجوز القبض على اي شخص او توقيفه إلا بمقتضى أمر صادر من قاضي او محكمة او في الاحوال التي يميز القانون فيها ذلك " واستثناءً في حالات محددة اجاز فيه القانون لأي شخص القبض على متهم بجناية او جنحة (٤١) . ووجب على اعضاء الضبط القضائي القبض على اشخاص معينين في حالات اوردها النص حصراً (٤٢) . يتبين لنا من النصوص المتعلقة بإجراءات القبض. أن المشرع العراقي حاول قدر المستطاع توفير الحماية لحقوق الانسان. والحفاظ على الحرية الشخصية للأفراد من التعدي والانتهاك. وذلك من خلال النص على الجهات التي لها الحق في اصدار امر القبض. والحالات التي يجوز او يجب فيها القبض من قبل الاشخاص العاديين فضلاً عن اعضاء الضبط القضائي . وجاء في نص المادة (٩٥) من قانون اصول المحاكمات الجزائية : "للقاضي الذي اصدر امر القبض ان يدون فيه وجوب اطلاق سراح المقبوض عليه اذا قدم تعهداً كتابياً بالحضور في الوقت المعين مقترباً بكفالة يعينها القاضي او بدون كفالة او تعهداً مقترباً بإيداع صندوق الدائرة المبلغ الذي يعينه القاضي. ومتى قدم المقبوض عليه هذا التعهد او اودع المال لزم اطلاق سراحه. وعلى من وجه اليه امر القبض ان يخبر القاضي بما اتخذ من اجراءات" اما فيما يخص التوقيف فقد عرفه الفقه بأنه : " سلب حرية المتهم مدة من الزمن تحددها مقتضيات التحقيق ومصلحته وفق ضوابط يقرها القانون " (٤٣) . ويعد التوقيف من اخطر التدابير التي تباشرها السلطة المخولة قانوناً بالتحقيق ، لما ينطوي عليه من تعد ومساس مباشر بحرية المتهم . إذ يجرّد حرية المتهم طوال فترة الحبس وقبل ادانته وصدر حكم ضده . كما انه يخالف مبدأ (الاصل في المتهم البراءة) . و جاء في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ تأكيد على حرية الانسان وصون كرامته. وهذا ما اشارت اليه المادة ٣٧ / اولاً منه : " أ : حرية الانسان وكرامته مصونة . ب : لا يجوز توقيف احد او التحقيق معه الا بموجب قرار قضائي . ج - يحرم جميع انواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الانسانية . ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالإكراه او التهديد او التعذيب . وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي اصابه وفقاً للقانون " . وقد اكدت المادة (١٩/ف ١٢) من الدستور على " حظر الحجز " هذا وان المتهم في هذه المرحلة التحقيقية بريء . والانسان البريء يحتم ان تحفظ حقوقه وتصلان حرياته وتحمي كرامته الانسانية . تأسيساً على ما سبق : ينبغي مراعاة المركز القانوني للمخبر عن الحوادث او من يقدم الإغاثة. وعدم توجيه الاتهام إليه ابتداءً بارتكاب الجريمة. إلا إذا اعترف بارتكابها أو وجود إفادات عيانية تشير إلى ارتكابه للجريمة. وفي حالة عدم توافر ذلك يبقى مركزه في الدعوى (مخبراً). وعلى من يدعي خلاف ذلك، أن يقيم الدليل لدى محكمة التحقيق المختصة وانتظار القرار القضائي بصدد. لان متطلبات حماية الحرية الشخصية للفرد المتهم او المشتبه به . تأبي الركون للإجراءات الجنائية الصارمة . والتي منها القبض على المتهم . خشية اخذ الأبرياء بذنب الاشقياء (٤٤) . لذا ينبغي ان تكون الإجراءات الجزائية

سوراً واقياً للحرية الفردية ، وممارستها يجب ان يكون وفق مبدأ (الاصل في الانسان البراءة) . كما ينبغي التقييد بالمبررات المنصوص عليها في القانون الجنائي للقبض على الافراد وتوقيفهم. في ضوء الضمانات المقررة لمصلحة المتهم ، لضمان التوازن بين مصلحة الفرد في الحرية الشخصية ومصلحة المجتمع في الاقتصاص من الجاني .

المبحث الثاني : الحماية الجنائية الموضوعية لحماية المسعف التطوعي : وقاية حقوق الانسان وحياته الاساسية لا تقتصر على القوانين الاجرائية فحسب ، وانما تجد لذلك تنظيم في القانون الجنائي الموضوعي . من خلال الحماية الموضوعية الجنائية للكرامة الانسانية التي يقدمها قانون العقوبات بالنص على الجرائم وتحديد العقوبات لمرتكبها . لذا سنتناول هذا المبحث في مطلبين . نتناول في المطلب الاول جرم القبض والحجز والتعذيب بحق المسعف التطوعي، ونكرس المطلب الثاني للتطرق لموضوع جرم تهديد المسعف التطوعي ، وعلى النحو الاتي :

المطلب الأول : جرم القبض والحجز والتعذيب : من ضمن سبل حماية المسعف التطوعي وتمكينه من تقديم الاغاثة لمن هو بحاجة اليها هو جرم القبض والحجز غير المشروعين . إذ نصت المادة (٤٢١) من قانون العقوبات العراقي على أنه : " يعاقب بالحبس من قبض على شخص او حجزه او حرمة من حرته بأية وسيلة كانت بدون امر من سلطة مختصة في غير الاحوال التي تصرح فيها القوانين والانظمة بذلك " (٤٥) .. والعلة التي توخاها المشرع من ذلك التجريم تتجسد في ضمان الحرية الشخصية، وعدم المساس بها في غير الحالات التي بينها القانون (٤٦) . وتضمن قانون العقوبات العراقي رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩) النافذ في احكام المادة (٣٣٢) عبارة (استعمال القسوة) مع الناس ، إذ نص فيها : " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف او مكلف بخدمة عامة استعمل القسوة مع احد الناس اعتماداً على وظيفته فأخل باعتباره او شرفه او احدث المأ ببدنه ، وذلك دون الاخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها القانون " . كما ان المادة (٣٣٣) منه جرمت التعذيب بقولها : " يعاقب بالسجن او الحبس كل موظف او مكلف بخدمة عامة عذب او أمر بتعذيب متهم او شاهد او خبير لحمله على الاعتراف بجريمة او الادلاء بأقوال او معلومات بشأنها او لكتتمان أمر من الامور أو لإعطاء رأي معين بشأنها " . وبذلك نلاحظ بان المشرع قد ميز صراحة بين سوء المعاملة والتعذيب ، مما يدل ضمناً الى احترام الكرامة الانسانية . ومن ثم فان قبض او حجز المسعف التطوعي او المنقذ بصورة غير مشروعة او معاملته السيئة ، جريمة يعاقب عليها القانون . إذ ان قانون اصول المحاكمات الجزائية قد رسم بشكل اساسي الحالات التي يبيح فيها القبض او الحجز او التوقيف ، هذا وان مشروع قانون حماية المسعف قد جاء بإضافة مهمة ونوعية ، ستساهم وبلا شك في الحد من حالات الاحجام عن المساعدة ، وتجسد ذلك في احكام المادة (٦) منه ، والتي بينت عدم جواز حجز وتوقيف الشخص المخبر او المنقذ ، والتي جاء فيها : " لا يجوز حجز او توقيف اي مخبر عن جريمة او حادثة او منقذ قام بإسعاف المجني عليه او نقله الى اقرب مؤسسة صحية ، ويقوم عضو الضبط القضائي او ضابط التحقيق بتدوين اقوال المسعف والمخبر الضرورية المتعلقة بالحادث " . كذلك نصت المادة (٣) من مشروع القانون ذاته بانه " لا يسأل جزائياً كل شخص يقوم بإسعاف الشخص او انقاذه ونقله الى اقرب مستشفى او مستوصف صحي ، بمعزل عن النتيجة المتحققة " . ومن ثم فان تعرض المسعف للملاحقة القضائية يفتح الباب امام الجميع بالتنصل من مساعدة وتقديم

الانقاذ والاغاثة للآخرين في جميع الحوادث هذا من جهة . وتعطيل احكام نص المادة (٣٧٠) من قانون العقوبات العراقي . لذا يجب معاملة المسعفين بطريقة تجنبهم المساءلة القانونية . او اتهامهم بارتكاب الجريمة . لحماية ارواح المصابين . وتشجيعا للمسعفين باخذ الوسائل التي من شأنها التسريع بعملية الإسعاف وإنقاذ المصابين . مع ضرورة عدم المساس بإجراءات التحقيق اللازمة . لصون حقوق الأطراف المتضررة من وقوع الجريمة . فالمسعف الذي يقدم المساعدة استناداً الى احكام المادة المشار اليها ينبغي ان توفر له الحماية . لا ان يتهم بارتكابه للجريمة الواقعة على المجني عليه . لأنه إذا كان قادراً على ابداء المساعدة ولم يقدمها فسيكون امتناعه مجزماً . وان قدمها سيكون عرضة للملاحقة القضائية ايضاً والاتهام بارتكاب الحادث فضلاً عن الاقتصاص العسائري . فجريمة الامتناع عن تقديم الاغاثة بصورها الثلاث . تفترض وجود شخص معرض للخطر . يطلب المساعدة من الغير . إلا ان الغير يمتنع عن تقديمها له رغم قدرته واستطاعته . الامر الذي دفع التشريعات الى ادانة السلوك وتقرير عقوبة على الممتنع عن تقديم هذه المساعدة . إذ نظم قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ في المواد (٣٧٠ ، ٣٧١) "عقوبة الحبس والغرامة او احدي هاتين العقوبتين" . لكل شخص يتنصل عن معونة طالب الإغاثة سواء كان فرد عادي ام مكلف بواجب قانوني او اتفاقي . لذلك عُرِفَ الإحجام بانه " إحجام شخص عن اتيان فعل إيجابي معين كان الشارع ينتظره منه في ظروف معينة . بشرط ان يوجد واجب قانوني يلزم بهذا الفعل . وان يكون في استطاعة الممتنع ارادته" (٤٧) .

المطلب الثاني : جرم تهديد المسعف التطوعي : لا يخفى على الجميع بان جرائم التهديد انتشرت على نطاق واسع في المجتمع . لدرجة باتت اكثر الجرائم تداولاً في احاديث الناس . كالتهديد بالقتل . والتهديد عبر الهاتف . والتهديد بالفضيحة . او وجها لوجه او من خلال شخص لآخر . او تهديداً بوضع ظرف تحت باب المنزل . جريمة تعددت وسائلها . وقد تناول المشرع العراقي جريمة التهديد في المواد (٤٣٠-٤٣١-٤٣٢) من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ . ويعرف التهديد بانه "فعل الشخص الذي ينذر اخر بخطر يريد ايقاعه بشخصه او ماله" (٤٨) . كما عرف بانه : "ترويع المجني عليه والقاء الرعب في قلبه بتوعده بأنزال شر معين به سواء اكان بشخصه او بماله" (٤٩) . وبناءً عليه يعد تهديداً كل قول او كتابة من شأنها القاء الذعر والخشية في قلب الإنسان المهدهد بجريمة ضد النفس او المال . او افشاء او نسبة قضايا مخدشه بالشرف . وقد يحمله الوعيد تحت تأثير ذلك الخوف الى الاستجابة للجاني . الى ما ابتغى (٥٠) . بشكل عام تهديد المسعف التطوعي هو تعبير عن ارادة المتهم بإيقاع الاذى به او بشخص يهمه امره ومن شأن ذلك أن يؤثر على نفسيته او حرية ارادته (٥١) . ولا يهم فيما اذا كان الجاني ينوي تنفيذ الامر المهدهد به او لا . وكذلك جريمة التهديد تقع ولو ان كانت تلميحا شفهيّا كان ام خطيا . كالتلويح بمسدس او عن طريق صورة . او رسم شيء ما من ذلك على باب او جدران المسعف التطوعي .

وتقوم هذه الجريمة على ركنين هما :

اولاً - الركن المادي وهو فعل التهديد تجاه المسعف التطوعي باخذ الاجراءات العسائرية ضده . حيث نصت المادة (٤) من مشروع قانون حماية المسعف التطوعي على أنه : " يعاقب كل شخص يهدد او يلوح او يشرع باخذ الاجراءات القانونية ضد المسعف التطوعي او المنقذ " . فكل قول من شأنه أن يحد من عزيمة المسعفين التطوعيين . او القاء الرعب في نفوسهم وغرس الخوف لديهم .

بخطر يروم ايقاعه بشخصه او ماله تدخل في صور التهديد : لان التهديد الذي يُلج بالمسعف التطوعي او المنقذ يفضي في المحصلة النهائية الى احجام الشخص عن تقديم المساعدة للآخرين . وثبتت المسؤولية الجزائية في جريمة التهديد . سواء أكان التهديد علنياً ام سرياً . فالنص لم يشترط ذلك . وانما جاء بشكل مطلق . والمطلق يجري على اطلاقه .

ثانياً - الركن المعنوي وهو القصد الجنائي . ان جريمة تهديد المسعف او المنقذ عمدية . ولإدراكها لابد من وجود النية الاجرامية . ويتأكد ذلك بانصراف ارادة الجاني الى تحقيق الواقعة الجرمية مع العلم بجميع عناصرها القانونية . أي بمعنى ان الجاني يعلم بماديات جريمة تهديد المسعف التطوعي . فضلاً عن ذلك علمه بالحق المعتدى عليه ^(٦٢) . وبصرف النظر عن الباعث من ارتكاب الجريمة . سواء أكان مرده : الانتقام . او لغرض كسب الاموال باخذ الاجراءات العشوائية ضد المسعف التطوعي او المنقذ . مما يستتبع ذلك امتناعه من اغائة الآخرين الذين يتعرضون لإصابات خطيرة نتيجة حوادث السيارات والحوادث والكوارث الاخرى . وعاقب المشرع العراقي على هذه الجريمة . حيث نصت المادة (٤٣٠) من قانون العقوبات : ١- "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات او بالحبس كل من هدد آخر بارتكاب جنائية ضد نفسه او ماله او ضد نفس او مال غيره او بأسناد امور مخدشه بالشرف او افشائها وكان ذلك مصحوباً بطلب او بتكليف بأمر او الامتناع عن فعل مقصوداً به ذلك . ٢- "يعاقب بالعقوبة ذاتها اذا كان التهديد في خطاب خال من اسم مرسله او كان منسوباً صدره الى جماعة سرية موجودة او مزعومة " . وجاء في المادة (٤٣١) منه : "يعاقب بالحبس كل من هدد آخر بارتكاب جنائية ضد نفسه او ماله او ضد نفس او مال غيره بأسناد امور خادشه للشرف او الاعتبار او افشائها بغير الحالات المبينة في المادة (٤٣٠) " . في حين نصت المادة (٤٣٢) من القانون ذاته بان : " كل من هدد آخر بالقول او بالفعل او بالإشارة كتابة او شفاهاً او بواسطة شخص آخر في غير الحالات المبينة في المادتين (٤٣٠ و ٤٣١) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة او بغرامة ... " . اذا تحمي نصوص التجريم في التهديد حقاً من حقوق الانسان المهمة والمتمثل بحقه في حياة آمنة هادئة بعيداً عن الفزع والقلق والرعب . وبذلك تدنو هذه الجريمة من جرائم الاعتداء على سلامة الجسد . اذا ان الحالة النفسية احدى عوامل الحق في سلامة الجسم . فما يولده التهديد من ذعر وقلق لدى المسعف المتطوع . قد يولد لديه مرضاً نفسياً او عاهة تدوم مدى حياته . فالمشرع ابتغى من تجريم التهديد المحافظة على المروءة لدى الانسان . فتوفير الحماية الجنائية للشخص الذي يقدم المساعدة الانسانية في اسعاف انقاذ حياة المواطنين . يعد ابرز مصادق للحماية . فخلق الذعر والقلق لدى الشخص المسعف . يولد لديه حالة الاهمال واللامبالاة بدل من اشاعة حالة التضامن والتعاقد في نفوس الافراد داخل المجتمع . وقد نص قرار مجلس قيادة الثورة النافذ رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٧ "بتقرير عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات بحق كل من ادعى بمطالبة عشائرية ضد من قام بفعل تنفيذاً لقانون او لأمر صادر إليه من جهة رسمية" . كما نص مشروع قانون حماية المسعف التطوعي لسنة ٢٠١٨ في المادة (٤) منه : " يعاقب بالسجن المؤقت كل شخص يهدد او يلوح او يشرع باخذ الاجراءات القانونية ضد المسعف التطوعي او المنقذ " . وبذلك فان عقوبة جريمة التهديد في مشروع القانون هذا تعد من صنف الجنايات . لما لها من خطر على المسعف او المنقذ بشكل خاص . والمجتمع عامة . ولتحقيق قدر كبير من الحماية الجنائية للمسعف او المنقذ . حيث إن دوافع تشريع هذا القانون . هي لتوفير

الحماية القانونية لكل من يقوم بإنقاذ أو إسعاف شخص يتعرض الى خطر أو موت، ولتشجيع المبادرات الانسانية في الحد من حالات العزوف والامتناع عن تقديم الاغاثة الانسانية، خشية من الاضطهاد العشائري والقضائي، إذ يهدف هذا القانون الى تأمين ضمانات كافية لحماية المسعف من الناحية القانونية، وإيقاف المطالبة العشائرية التي تواجه المسعف التطوعي، والحد من حالات الامتناع عن المساعدة لكل من يحتاج ذلك، والزام المؤسسات الصحية بعلاج المصاب وإسعافه حال وصوله، من دون انتظار الإبلاغ عن الحادث لجهات الضبط القضائي المختصة، على ان لا يسأل جزائياً كل شخص يقوم بإنقاذ الشخص أو إسعافه ونقله الى اقرب مستشفى أو مستوصف صحي، ولا يجوز توقيف أو حجز أي مخبر عن جريمة أو حادثة أو منقذ قام بإسعاف المجنى عليه أو نقله الى اقرب مؤسسة صحية، ويقوم عضو الضبط القضائي أو ضابط التحقيق بتوثيق اقوال المخبر أو المسعف الضرورية الخاصة بتفاصيل الحادث.

"الخاتمة"

بعد الانتهاء من بحث ودراسة موضوع " دور القانون الجنائي في حماية المسعفين التطوعيين ، انتهينا الى جملة من النتائج والمقترحات ، وعلى النحو الاتي بيانه :

اولاً : النتائج :

- ١- انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة الاقتصاص العشائري من المسعف المتطوع او من يقوم بإنقاذ شخص معرض لخطر الوفاة ، لاسيما في الحوادث المرورية و حوادث الحرائق والصدمات الكهربائية و الاغتيالات ، بهدف الانتقام او لكسب المال، مما ولد عزوفاً شعبياً وخوفاً من إسعاف الضحايا او من هو بحاجة إلى الاغاثة .
- ٢- ان اسباب ظاهرة عزوف المواطنين المارة او من تواجدوا قرب الحادث من إسعاف المصابين اثناء الحوادث المرورية لا تقتصر على الملاحقات العشائرية فحسب ، وانما هناك خشية من المساءلة القانونية ايضاً ، أسفر عنها انتهاك للحق في الحياة وإهدار لأرواح المصابين، وكذلك وقوع حيف كبير على المسعفين الى ان تثبت براءتهم.
- ٣- على الرغم من وجود تشريعات نافذة تعالج قضية حماية المسعف، كما في احكام المادة (٣٧٠) من قانون العقوبات العراقي، وقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٧ ، إلا أنها لا توفر الحماية القانونية والعشائرية اللازمة له .
- ٤- التحفظ كإجراء من اجراءات مرحلة التحري وجمع الاستدلالات، بالرغم من انه لم يرد صراحة في الاجراءات الجزائية التي يقوم بها اعضاء الضبط القضائي ، إلا انهم يقومون به بالاستناد الى احكام المادة (٤٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائية ، والتي لم تعين لهم سبل الحفاظ على ادلة الجريمة ، مما يفتح الباب امام خرق المزيد من الحقوق والحريات الشخصية للأشخاص موضع الاشتباه والريبة .

٥- إن المشرع العراقي في "مشروع قانون حماية المسعف التطوعي" المستجيبين للحالات الطارئة والانسانية لسنة ٢٠١٨"، قد رفع المسؤولية الجزائية للشخص الذي يقدم المساعدة من خلال اسعافه او انقاذه للآخرين دون شرط تحقق النتيجة .

ثانياً : المقترحات :

- ١- ندعو المشرع العراقي الى ادراج نص في قانون اصول المحاكمات الجزائية، يشير صراحة الى احترام الحرية الشخصية والكرامة الانسانية للأشخاص المشتبه بهم في مرحلة التحري وجمع الادلة.
- ٢- نقترح على المشرع تنظيم الاجراءات اللازمة للاستيقاف، ووضع شروط لممارسته، إذ ينبغي ان يكون موجهاً ضد الشخص المشتبه في وضعه، وان يكون لمقتضيات ضرورية ، وذات طابع عرضي ومؤقت ، وان يكون الهدف منه الكشف عن حقيقة المستوقف من قبل اعضاء الضبط القضائي .
- ٣- ندعو المشرع العراقي الى ان يضع ضوابط للتمييز بين المشتبه به والمتهم ، لما لهذه التمييز من اثر على الاجراءات المتخذة ضدهما ، لكون المشتبه به يكون اثناء مرحلة التحري والاستدلال التي تتسم بعدم الجبر والاكراه ، اما المتهم فيكون في اثناء مرحلة التحقيق الابتدائي القضائي الذي يتسم بالجبر والاكراه .
- ٤- ينبغي سن مشروع قانون حماية المسعفين التطوعيين واقراره : لعدم وجود نصوص قانونية كافية تحمي المسعفين التطوعيين، مما ادى الى وقوع العديد من الضحايا، نتيجة لعدم انقاذهم واسعافهم، ولما له من اثر كبير في حماية المستجيبين للحالات الطارئة الذي يقدمون الاغاثة للأشخاص الذين اصابوا في حوادث مختلفة، وتأتي أهمية سن هذا القانون بالنظر لكثرة الحوادث العرضية والمرورية التي يذهب ضحيتها مئات الآلاف سنوياً، ولكون الحق في الحياة هو احد الحقوق الأساسية التي نصت عليها الأديان السماوية والمواثيق الدولية والدستور العراقي، وحتى لا يتحول من قدم خدمة إنسانية إلى متهم ، فينبغي مكافأته وشكره على عمله الإنساني من خلال تقديم العون والمساعدة للمصابين بالصدفة.
- ٥- يجب ان يتضمن مشروع القانون ما يلي : "لا يجوز اقامة الدعوى المدنية أو الجزائية على أي شخص قدم بحسن نية مساعدة أو إغاثة لشخص آخر تعرض لظروف طارئة". بالإضافة الى : "إلزام الافراد بإبلاغ السلطات المختصة عن حالات الطوارئ التي تكون بأمرس الحاجة لتقديم الإسعاف أو الإنقاذ اللازم، مع ضمان حماية أفراد المجتمع غير الطبيين أو غير المختصين عند تقديمهم الإسعافات الأولية لحين وصول الخدمات الطبية الرسمية من المسائلة القانونية".
- ٦- ينبغي على زعماء العشائر العراقية إعلان نبذهم لظاهرة عدم تقديم المساعدة للمصابين أو الإبلاغ عن الحوادث، بسبب الخسائر البشرية التي تكبدها المجتمع ، او توقيع وثيقة ميثاق لحماية المسعف المتطوع من الإجراءات العشائرية والقانونية بهدف إنقاذ المواطنين من حوادث الطرق والمرور والحوادث المختلفة ونقلهم إلى المستشفيات .

قائمة المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم

أولاً: المعاجم اللغوية :

- ١- اسماعيل بن حماد الجواهري : الصحاح في اللغة ، الجزء الاول ، باب سعي ، ط ٩ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٧ .
 - ٢- الخليل ابن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، ج ١ ، دار ومكتبة الهلال ، بلا سنة نشر .
 - ٣- زين الدين الرازي : مختار الصحاح ، الجزء الاول ، ط ٥ ، المكتبة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٩ .
- ثانياً: الكتب القانونية :
- ١- د. احمد عبد الحميد الدسوقي ، الحماية الموضوعية والاجرائية لحقوق الانسان في مرحلة ما قبل المحاكمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١ .
 - ٢- د. احمد فتحي سرور : الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، ط ٧ ، ١٩٩٦ .
 - ٣- د. براء منذر كامل : شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، دار السنهوري ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٧ .
 - ٤- د. جمال الحيدري ، شرح احكام اقسام الخاص من قانون العقوبات ، دار السنهوري ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٥ .
 - ٥- د. خلف الله ابو الفضل عبد الرؤوف ، القبض على المتهم ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٢ .
 - ٦- د. رؤوف عبيد : جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٥ .
 - ٧- د. سردار علي عزيز : ضمانات المتهم في مواجهة القبض والتوقيف ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١١ .
 - ٨- د. سري محمود : الحماية القانونية لحقوق المتهم الاجرائية ، ط ١ ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٩ .
 - ٩- د. سليم حربة وعبد الامير العكيلي ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، ج ١ ، ط ٢ ، المكتبة القانونية ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٠ .
 - ١٠- د. شريف سيد كامل : الحماية الجنائية للأطفال ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١ .
 - ١١- د. عباس ابو شامه عبد المحمود : الشرطة وحقوق الانسان في مرحلة التحري عن الجريمة ، ٢٠٠١ ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، متاح على الموقع الالكتروني <https://ketabpedia.com>

- ١٢- د. عبد الفتاح الصيفي وآخرون : اصول المحاكمات الجزائية . الدار الجامعية للطباعة والنشر . القاهرة . مصر . بدون سنة نشر .
- ١٣- د. عمر السعيد رمضان. شرح قانون العقوبات . القسم الخاص . دار النهضة العربية . القاهرة . مصر . ١٩٧٧ .
- ١٤- د. عودة يونس سلمان : حق الصمت بين الشريعة الاسلامية والقانون المقارن . دار السنهوري . بغداد . العراق . ٢٠١٧ .
- ١٥- د. فخري عبد الرزاق الحديثي : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص . المكتبة القانونية . بغداد . العراق . العاتك لصناعة الكتاب . بيروت . لبنان . ٢٠١٩ .
- ١٦- د. مأمون محمد سلامة : قانون الاجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه واحكام النقض . دار الفكر العربي . ط ١ . ١٩٨٠ .
- ١٧- د. ماهر عبد شويش الدرة : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص . المكتبة القانونية . بغداد . شارع المتنبي . بلا سنة طبع .
- ١٨- د. محمد الطراونة : ضمانات حقوق الانسان في الدعوى الجزائية . ط ١ . دار وائل النشر . عمان . الاردن . ٢٠٠٣ .
- ١٩- د. محمد عبد الله : حقوق الانسان والوظيفة الشرعية . ط ١ . مطبعة الفجيرة الوطنية . دبي . الامارات العربية المتحدة . ٢٠٠٣ .
- ٢٠- د. محمد علي سالم الحلبي : اختصاص رجال الضبط القضائي في التحري والاستدلال والتحقيق . ط ٢ . منشورات ذات السلاسل . الكويت . بدون سنة نشر .
- ٢١- د. محمود نجيب حسني : جرائم الامتناع و المسؤولية الجنائية عن الامتناع . دار النهضة العربية . القاهرة . مصر . ١٩٨٦ .
- ٢٢- د. محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات . القسم الخاص . ط ٦ . دار المطبوعات الجامعية . الإسكندرية . ٢٠١٨ .
- ٢٣- د. معوض عبد التواب : الحبس الاحتياطي علماً وعملاً . دار الفكر . الاسكندرية . مصر . ١٩٩٣ .
ثالثاً : الرسائل والأبحاث :
- ١- أشرف عبد القادر منديل أحمد : جرائم الامتناع بين الفقه الاسلامي والقانون الوضعي (دراسة مقارنة) . اطروحة دكتوراه . كلية الحقوق . جامعة الاسكندرية . مصر . ٢٠١٠ .
- ٢- جمال زيد الكيلاني : المسؤولية جراء الامتناع عن تقديم الواجب العام عند الحاجة في الفقه والقانون المسمى بـ اغاثة ملهوف . بحث منشور في مجلة جامعة النجاة للأبحاث (العلوم الانسانية) . المجلد ١٩ . العدد ١ . لسنة ٢٠٠٥ .

- ٣- حسن يوسف مصطفى : الشرعية في الاجراءات الجزائية ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة النهرين ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٣ .
- ٤- عبد الحميد عمارة : ضمانات المتهم اثناء التحقيق الابتدائي في الشريعة الاسلامية والتشريع الجنائي الجزائري - دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، ١٩٩٥ .
- ٥- علي حمود صاحب : الحماية الجنائية للكرامة الانسانية : رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٩ .

رابعاً: التشريعات :

- ١- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ النافذ والمعدل .
 - ٢- قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ .
- خامساً: المواقع الالكترونية :

- ١- المعاني الجامع ، متاح على الموقع الالكتروني ، من خلال الرابط الاتي : <https://www.almaany.com>
- ٢- معجم اللغة العربية المعاصرة :

متاح على شبكة الانترنت من خلال الرابط الالكتروني : <https://www.Maaajim.com/dictionary>

الهوامش

(١) اسماعيل بن حماد الجوهري : الصحاح في اللغة ، الجزء الاول ، باب سعى ، ط٩ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٧ ، ص ٣١٧ .

(٢) زين الدين الرازي : مختار الصحاح ، الجزء الاول ، ط ٥ ، المكتبة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٩ ، ص ١٤٥ .

(٣) المعاني الجامع ، متاح على الموقع الالكتروني ، من خلال الرابط الاتي : <https://www.almaany.com>

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة :

متاح على شبكة الانترنت من خلال الرابط الالكتروني : <https://www.Maaajim.com/dictionary> ، في حين يعرف (المقذ) في اللغة : اسم فاعل من أنقذ : يقال : استنقذ غريباً أنقذه ، خلصه ونجّاه : استنقذ بلداً : حرّرها : ويقال أنقذت الشيء منه ، وأنقذته من الشر : مشار اليه في المصدر نفسه .

(٥) الخليل ابن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، ج ١ ، دار ومكتبة الهلال ، بلا سنة نشر ، ص ١٢٩ .

(٦) معجم اللغة العربية المعاصرة :

متاح على الانترنت من خلال الرابط الالكتروني : <https://www.Maaajim.com/dictionary>

(٧) وحددت الفقرة الثانية من المادة ذاتا المقصود بالمقذ فقالت المقذ : "كل شخص قدم خدمة او مساعدة انسانية الى شخص او عدة اشخاص بان قام بقله الى مستشفى نتيجة اصابته او تعرضه لأي حادث أو كارثة وترتب على ذلك انقاذ حياته او التقليل من حالات الوفاة جراء ذلك" . اما المخبر ، فقد عرفته الفقرة الثالثة من المادة ذاتا بقولها المخبر : "كل شخص يبلغ عن حادثة او جريمة وقعت امامه او علم بوقوعها ، ارتكها شخص أو أكثر" ذ . وتجدر الاشارة بان النصوص القانونية أعطت للمخبر مركزاً قانونياً متميزاً وأضفت عليه الحماية ، ومنها نص المادة (١/٤٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل التي تنص "لمن وقعت عليه جريمة ، ولكل من علم بوقوع جريمة ، تحرك الدعوى فيها بلا شكوى ، أو علم بوقوع موت مشتبّه به ، أن يخبر قاضي التحقيق أو المحقق أو الادعاء العام أو أحد مراكز الشرطة" .

(٨) الاسعافات الأولية : بحث منشور في موقع جمعية الهلال الاحمر :

متاح على الموقع الالكتروني : <https://fircs.org.ig>

- (٩) ويل تشابلو : المسعف الاول يصنع الفارق ، الطبعة العربية المحدثه ، ٢٠١٠، ص ٢ ، متاح على الموقع الالكتروني <https://book.google.com>
- (١٠) ينظر : أشرف عبد القادر منديل أحمد : جرائم الامتناع بين الفقه الاسلامي والقانون الوضعي (دراسة مقارنة) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٣٠١ .
- (١١) ينظر: سورة المائدة - الآية (٢) .
- (١٢) ينظر: جمال زيد الكيلاني : المسؤولية جراء الامتناع عن تقديم الواجب العام عند الحاجة في الفقه والقانون المسمى باغاثة ملهوف ، بحث منشور في مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية) ، المجلد ١٩ ، العدد ١ ، السنة ٢٠٠٥ ، ص ٢٠١ .
- (١٣) ينظر: سورة الحجرات - الآية (١٠) .
- (١٤) ينظر: سورة التوبة - الآية (٧١) .
- (١٥) عرف البعض من الفقه الحماية الجنائية بأنها : "الوسائل التي يقرها المشرع لحماية حق او مصلحة معينة" . ينظر : د. شريف سيد كامل : الحماية الجنائية للأطفال ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١ ، ص ٦ .
- (١٦) د. عباس ابو شامة عبد المحمود : الشرطة وحقوق الانسان في مرحلة التحري عن الجريمة ، ٢٠٠١ ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ص ١٢١ ، متاح على الموقع الالكتروني <https://ketabpedia.com>
- (١٧) ينظر : د. عبد الفتاح الصيفي وآخرون : اصول المحاكمات الجزائية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، بدون سنة نشر ، ص ٥ .
- (١٨) د. براء منذر كامل : شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، دار السهوري ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٧ ، ص ١٠١ .
- (١٩) ينظر : د. سليم حربة وعبد الامير العكيلي ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية ، ج ١ ، ط ٢ ، المكتبة القانونية ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٠ ، ص ٩٥ .
- (٢٠) ينظر: د. محمد الطراونة : ضمانات حقوق الانسان في الدعوى الجزائية ، ط ١ ، دار وائل النشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٦ .
- (٢١) د. احمد فتحي سرور : الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، ط ٧ ، ١٩٩٦ ، ص ٦٦٦ .
- (٢٢) د. عبد الحميد عمارة : ضمانات المتهم اثناء التحقيق الابتدائي في الشريعة الاسلامية والتشريع الجنائي الجزائري - دراسة مقارنة : رسالة ماجستير ، ١٩٩٥ ، ص ٦ .
- (٢٣) د. مأمون محمد سلامة : قانون الاجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه واحكام القضا ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٩٨٠ ، ص ٤٩٩ . اما البعض الاخر ذهب الى القول بانه اي شخص يوجد على حالة من الحالات الاتية : الحالة الاولى : من صدر ضده أمر بالقبض عليه من النيابة العمومية او قبض عليه ليكون تحت تصرفها . الحالة الثانية : من تنسب اليه الجريمة في عمل من الاعمال الاجرائية الجنائية . الحالة الثالثة : المبلغ ضده في بلاغ عن جريمة . ينظر: د. معوض عبد التواب : الحبس الاحتياطي علماً وعملاً ، دار الفكر ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٩٣ ، ص ٤٨ ، نقلاً عن د. رمسيس منام ، الاجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً (٢٤) عبد الحميد عمارة ، مرجع سابق ، ص ١٠ ، نقلاً عن : علي بن احمد بن حزم - التعريفات ، ط ١ ، ١٩٥٢ ، ص ٦٦ .
- (٢٥) المصدر نفسه ، ص ٦٦ .
- (٢٦) د. عباس ابو شامة عبد المحمود ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .
- (٢٧) ينظر : حكم محكمة امن الدولة العليا المصرية ، القاهرة ، بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٨٤ ، نقلاً عن د. عباس ابو شامة عبد المحمود ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .
- (٢٨) المرجع نفسه ، ص ١٢٧ .
- (٢٩) ينظر : عبد الفتاح الصيفي وفتاح الشاذلي ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
- (٣٠) د. سري محمود : الحماية القانونية لحقوق المتهم الاجرائية ، ط ١ ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٣ .
- (٣١) علي حمود صاحب : الحماية الجنائية للكرامة الانسانية : رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٩ ، ص ١٠٥ .

- (٣٢) ينظر : د. محمد علي سالم الحلبي : اختصاص رجال الضبط القضائي في التحري والاستدلال والتحقيق ، ط٢ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، بدون سنة نشر ، ص ٣٧٠ - ٣٧١.
- (٣٣) د. احمد عبد الحميد الدسوقي ، الحماية الموضوعية والاجرائية لحقوق الانسان في مرحلة ما قبل المحاكمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠١ ، ص ٤٧٥ .
- (٣٤) علي حمود صاحب : سابق ، ص ١٠٧ .
- (٣٥) د. خلف الله ابو الفضل عبد الرؤوف ، القبض على المتهم ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٢ ، ص ١٦٠ .
- (٣٦) وجه مجلس القضاء الأعلى بموجب اعمامه المرقم ٤٨٧ في ٢٠٢١/٦/٦ المحاكم المختصة الذي جاء فيه "لمقتضيات المصلحة العامة ، ولازدياد ظاهرة عدم اسعاف المصابين جراء الحوادث المرورية من قبل المواطنين المارة او المتواجدين قرب محل الحادث ، خشية تعرض المسعف او المبلغ عن الحادث للمساءلة القانونية ، بما قد يهدد المصاب لخطر الوفاة ، اقتضى توجيه المحاكم بضرورة التعامل مع المسعفين بالطريقة التي تجنبهم المساءلة القانونية او الاتهام بارتكاب هذا الحادث . حفاظا على ارواح المصابين وتشجيعا للمسعفين باتخاذ الإجراءات التي من شأنها الإسراع بعملية الإسعاف وإنقاذ المصابين جراء الحوادث ، مع عدم المساس بالإجراءات التحقيقية الضرورية للحفاظ على حقوق الأطراف " . قرار القضاء هذا وان كان ذو طبيعة ادارية إلا انه سيسهم في تعزيز دور المسعفين وإنقاذ ارواح الاشخاص الذين يتعرضون الى حوادث مختلفة ، إذ ان هناك الكثير من الاشخاص تعرضوا الى المساءلة القانونية بعد اسعاف الجرحى اثناء الحوادث المرورية التي تشهدها المحافظات ، والبعض الآخر اودع التوقيف لأيام اضافة الى مساءلته عشائريا بسبب اسعاف اشخاص تعرضوا للحالات دهم او اغتيال ، دون التأكيد بالتبعات القانونية . فالتوجيه هو دعوة للمواطنين للمساهمة في انقاذ ضحايا الحوادث المرورية المتزايدة وإشارة الى مؤسسات المجتمع المدني والقنوات الإعلامية والعشائر العراقية الكريمة الى تعضيد ومساندة هذا التوجه للمساهمة في انقاذ حياة المصابين وعدم مساءلة المسعفين قانونيا او مطالبتهم عشائريا .
- (٣٧) د. عودة يونس سلمان : حق الصمت بين الشريعة الاسلامية والقانون المقارن ، دار السنهوري ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٧ ، ص ١٣٥ .
- (٣٨) يراد بمبدأ الشرعية الاجرائية بلأما : " الاصل في المتهم البراءة ولا يجوز اتخاذ اي اجراء جنائي بحق المتهم إلا استنادا الى قانون وتحت اشراف القضاء وفي حدود الضمانات المقررة بناءً على قرينة البراءة " ، ينظر : حسن يوسف مصطفى : الشرعية في الاجراءات الجزائية ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة النهرين ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٨ .
- (٣٩) د. محمد عبد الله : حقوق الانسان والوظيفة الشرعية ، ط١ ، مطبعة الفجيرة الوطنية ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٣ ، ص ٨٩ .
- (٤٠) د. سردار علي عزيز : ضمانات المتهم في مواجهة القبض والتوقيف ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١١ ، ص ٢١ .
- (٤١) نصت المادة ١٠٢ / أ من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي : لكل شخص ولو بغير امر من السلطات المختصة ان يقبض على اي متهم بجنائية في الحالات الاتية : (إذا كانت الجريمة مشهودة ، إذا كان قد فر بعد القبض عليه قانونا ، إذا كان قد حكم عليه غيابيا بعقوبة مقيدة للحرية) .
- (٤٢) نصت المادة ١٠٣ من القانون ذاته : على كل فرد من افراد الشرطة او عضو من اعضاء الضبط القضائي ان يقبض على اي من الاشخاص الاتي ببيان : - كل شخص صدر امر بالقبض عليه من سلطة مختصة ، - كل من كان حاملا سلاحا ظاهرا او مخبأ خلافا لأحكام القانون ، - كل شخص ظن لأسباب معقولة انه ارتكب جنائية او جنحة عمدية ولم يكن له محل اقامة معين ، - كل من تعرض لاحد اعضاء الضبط القضائي او اي مكلف بمخدمة عامة في اداء واجبه) .
- (٤٣) د. محمود نجيب حسني : شرح قانون الاجراءات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ٥٩٥ .
- (٤٤) «إذ جعل الله جل وعلا الانسان مسؤولاً عن عمله ، إذ قال : «ولا تزر وازرة وزر أخرى» ينظر : سورة الاسراء : الآية (١٥) .
- (٤٥) اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) أمراً تشريعياً بالرقم ٣١ القسم الثاني في ١٣ ايلول ٢٠٠٣ (المنشور في الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٨٠ في اذار ٢٠٠٤) شدد بموجبه العقوبات المنصوص عليها في المواد ٤٢١ - ٤٢٣ وجعلها السجن مدى الحياة والتي لا تنتهي الا بموت المحكوم عليه .

- ٤٦) د. جمال الحيدري ، شرح احكام اقسام الخاص من قانون العقوبات ، دار السنهوري ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٥ ، ص ٣٢٠ .
- ٤٧) د. محمود نجيب حسني : جرائم الامتناع و المسؤولية الجنائية عن الامتناع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٦ ، ص ٥ .
- ٤٨) د. محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، ط ٦ ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٨ ، ص ٩٠٥ .
- ٤٩) د. عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٧ ، ص ٩٤٢ .
- ٥٠) د. رؤوف عبيد : جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٥ ، ص ٤٢٢ .
- ٥١) د. ماهر عبد شويش الدرة : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص ، المكتبة القانونية ، بغداد ، شارع المتني ، بلاسة طبع ، ص ٢٢٤ .
- ٥٢) د. فخري عبد الرزاق الحديشي : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ، العراق ، العاتك لصناعة الكتاب ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٩ ، ص ٢٣١ .